

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة المخاطر

أثر إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي

دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية

إعداد الطالب/

سفر حمد سفر الشيراني

242001018

إشراف/

د. أسماء أبو عنزة

العام الدراسي:

2024

3	المقدمة:
4	مشكلة الدراسة:
6	أهمية الدراسة:
7	أهداف الدراسة:
7	تساؤلات الدراسة:
8	فرضيات الدراسة:
9	الدراسات السابقة:
23	المنطلقات النظرية للدراسة:
24	منهج الدراسة:
25	مصادر البيانات:
26	أدوات الدراسة:
26	-الأساليب الإحصائية المتبعة
27	نموذج الدراسة:
27	حدود الدراسة:
29	المراجع:

المقدمة:

في سياق التطور التقني المتسارع، تعد إدارة المخاطر الجيومكانية جانباً بالغ الأهمية، حيث إنها توفر أدوات وتقنيات تسهم في تحسين عملية اتخاذ القرار وتحقيق الأداء التنظيمي الأمثل، وإدارة المخاطر، في سياقها العام، تهدف إلى تقليل التهديدات والحد من التأثيرات السلبية على مختلف الأنشطة التشغيلية، لكن حين يتم توظيف المعلومات الجيومكانية، يصبح للإدارة بعدٌ إضافي؛ إذ تُمكن البيانات الجيومكانية من تحديد ورصد المخاطر بدقة زمانية ومكانية، وهذا بدوره يمنح الجهات التنظيمية والمؤسسات العامة فرصة استباقية لتقييم المخاطر ومعالجتها بفعالية أكبر، وأن التغيرات البيئية، والتطور العمراني، وتزايد الكوارث الطبيعية، تجعل من استخدام هذه التقنيات ضرورة لتحقيق جاهزية أكبر أمام المخاطر المحتملة (إبراهيم، محمد، 2023).

وفي ظل هذه المتغيرات، يأتي دور الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية في المملكة العربية السعودية كمؤسسة تعمل على تجميع وتحليل المعلومات الجيومكانية وتطوير استراتيجيات لإدارتها، وتتجلى أهمية هذه المؤسسة في كونها الركيزة الأساسية لتقديم البيانات الدقيقة التي تُعين على تطوير آليات فعّالة لإدارة المخاطر الجيومكانية، مما يسهم في دعم مختلف القطاعات، كالأمن، والإسكان، والبنية التحتية، وإدارة الموارد الطبيعية، ومن هذا المنطلق، يتعاظم دور الهيئة ليس فقط كمصدر للمعلومات، بل كجهة حيوية تسعى لتعزيز القدرات التنظيمية وتحقيق مستوى عالٍ من الأداء (جابر والعضايلة، 2020).

إن إدارة المخاطر الجيومكانية تتطلب توظيف تقنيات متقدمة في تحليل البيانات الضخمة، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية التي تتيح تقديم رؤية شاملة ومعمقة للعوامل المؤثرة، وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع استراتيجي يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030، التي تسعى لتحقيق تنمية مستدامة تشمل كافة القطاعات، وتعزز من كفاءة الأداء المؤسسي والقدرة على إدارة الموارد بفعالية، كما أن الدراسة تسلط الضوء على الكيفية التي تسهم بها إدارة المخاطر الجيومكانية في تحسين الأداء التنظيمي، من خلال تقليل التهديدات، وتفعيل منظومات اتخاذ القرار المبنية على بيانات دقيقة وشاملة.

علاوة على ذلك، تسعى هذه الدراسة التطبيقية إلى تقديم تحليل متعمق للدور الذي تلعبه إدارة المخاطر الجيومكانية في تحقيق أهداف الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، ومدى تأثيرها في الأداء التنظيمي للهيئة، كما تتطرق إلى دراسة الممارسات الحالية والتحديات التي تواجهها الهيئة، مع تسليط الضوء على الإمكانيات المستقبلية لتحسين تلك الممارسات وتطوير حلول مبتكرة تتماشى مع تطلعات المملكة في مجالات التنمية والأمن البيئي.

مشكلة الدراسة:

في ظل التطور التكنولوجي وتزايد التحديات البيئية والاقتصادية، تبرز أهمية إدارة المخاطر الجيومكانية كأداة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الأداء التنظيمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعد الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية في المملكة العربية السعودية جهة محورية في توفير المعلومات الجيومكانية الدقيقة، والتي تعتبر الأساس لبناء خطط فعالة لإدارة المخاطر المرتبطة بالعوامل الجغرافية، وتواجه المؤسسات تحديات كبيرة

تتعلق بكيفية استخدام هذه المعلومات بطرق تضمن الحد من المخاطر المحتملة، مثل الكوارث الطبيعية، والتغيرات البيئية، وتوسع المناطق الحضرية، وتأثيرها على البنية التحتية والموارد.

ومع تزايد تعقيد بيئة العمل وارتفاع مستوى التهديدات الجيومكانية، يصبح من الضروري تقييم مدى فاعلية استراتيجيات إدارة المخاطر الجيومكانية التي تعتمد عليها الهيئة وتأثيرها في تحقيق الأداء التنظيمي الأمثل، فإدارة المخاطر التي تعتمد على البيانات الجيومكانية توفر وسيلة فعالة لتحليل الأنماط وتحديد النقاط الحرجة التي قد تتعرض للخطر، ما يساعد في اتخاذ القرارات الاستباقية وتقليل الخسائر، ورغم هذه الأهمية، هناك تحديات تواجه الهيئة في التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية وإدارة المخاطر بشكل يعزز فعالية الأداء المؤسسي.

وبالنظر إلى طبيعة عمل الهيئة ودورها في جمع وتحليل وتقديم المعلومات الجيومكانية، تظهر الحاجة إلى دراسة متعمقة لفهم كيفية توظيف هذه المعلومات لتعزيز الأداء التنظيمي، ومعرفة مدى قدرة الهيئة على مواجهة التحديات الناجمة عن المخاطر الجيومكانية.

ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو أثر إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية؟

أهمية الدراسة:

• الأهمية العلمية:

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية كبيرة كونها تركز على تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تركيزها على موضوع إدارة المخاطر الجيومكانية، وهو مجال حديث يتميز بتطبيقات متعددة تشمل علوم البيانات الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية وإدارة المخاطر.

وتهدف الدراسة إلى إثراء المعرفة العلمية حول العلاقة بين إدارة المخاطر الجيومكانية والأداء التنظيمي، وتقديم إطاراً نظرياً يساعد في فهم الأدوار والآليات التي يمكن من خلالها استخدام المعلومات الجيومكانية لتقليل المخاطر وتعزيز الكفاءة المؤسسية، وكذلك، تسهم الدراسة في تقديم رؤى علمية جديدة تسهم في تطوير الدراسات السابقة التي تناولت تأثير نظم المعلومات الجغرافية على استراتيجيات إدارة المخاطر وتطبيقاتها، مما يعزز من القاعدة المعرفية ويسهم في توسيع نطاق الأبحاث في هذا المجال.

• الأهمية العملية للدراسة:

من الناحية العملية، فالدراسة ذات أهمية خاصة للهيئات الحكومية والمؤسسات التي تعتمد على المعلومات الجيومكانية في عملياتها، حيث تركز على الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية في المملكة العربية السعودية، والتي تعد مؤسسة رئيسية في تقديم المعلومات المكانية الدقيقة.

ومن خلال تحليل تأثير إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي، تسهم الدراسة في تقديم توصيات عملية لتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر وتقليل التحديات المرتبطة بالبيئة الجغرافية المتغيرة، كما تساعد نتائج الدراسة في تمكين الهيئة وغيرها من

المؤسسات ذات الصلة من تطوير خطط استباقية لمواجهة الكوارث والمخاطر الطبيعية، مما يساهم في تحقيق الاستدامة والارتقاء بكفاءة الأداء التنظيمي، خاصةً في ظل رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تعزيز فعالية المؤسسات الحكومية وتطوير البنية التحتية وتعزيز الأمن البيئي.

أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيس والمحموري لهذا البحث يتمثل في محاولة التعرف على مدى تأثير إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي بالتطبيق على الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، ويمكن تحديد الأهداف الفرعية للدراسة على النحو الآتي:

1. بيان أثر التحديد والتقييم الجيومكانية للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.
2. بيان أثر التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.
3. بيان أثر الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.
4. بيان أثر التنسيق والتعاون المؤسسي في إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي للدراسة:

ما أثر إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية؟

وينفرد من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما أثر التحديد والتقييم الجيومكانية للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية؟

2. ما أثر التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية؟

3. ما أثر الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية؟

4. ما أثر التنسيق والتعاون المؤسسي في إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية؟

فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر الجيومكانية بأبعادها (التحديد والتقييم الجيومكانية للمخاطر، التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة، الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، التنسيق والتعاون المؤسسي) على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحديد والتقييم الجيومكانية للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتنسيق والتعاون المؤسسي في إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة في هذا البحث إلى محورين أساسيين، حيث يشمل كل محور دراسات عربية وأخرى أجنبية تناولت أثر إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة نمر ودعاء محمد والساعد رشاد محمد (2021)

نهدف إلى تحليل أثر ممارسات إدارة المخاطر على الأداء التنظيمي في دائرة الجمارك الأردنية، حيث سعت إلى توضيح العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر بجوانبها المختلفة ومستوى الأداء التنظيمي داخل المؤسسة، وتقييم مدى فعالية هذه الممارسات في تحسين الأداء وتطوير العمل الجماعي من خلال إطار منهجي واضح وشامل.

حيث المتغير المستقل هو "ممارسات إدارة المخاطر"، وتشمل أبعاده التخطيط لإدارة المخاطر، وتقويم المخاطر، والاستجابة للمخاطر، ومراقبة المخاطر، وتمّ قياس هذه الأبعاد من خلال مجموعة من المعايير التي تسهم في تحديد مدى تطبيق هذه الممارسات وتأثيرها المباشر وغير المباشر على العمليات التنظيمية، أما المتغير التابع هو "الأداء التنظيمي"، الذي تمّ تقييمه بناءً على مؤشرات أداء محددة تشمل الكفاءة التنظيمية، والفعالية، ومستوى الإنجاز العام للأهداف المؤسسية، ما يمكن من فهم دور إدارة المخاطر كعنصر أساسي في تحقيق نتائج مؤسسية إيجابية.

أما منهجية البحث، فقد اعتمدت الدراسة على منهجية كمية وصفية تحليلية، حيث تمّ جمع البيانات باستخدام استبيان تمّ توزيعه على عينة من موظفي دائرة الجمارك الأردنية، ومن ثمّ تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية مناسبة لتحديد العلاقات بين المتغيرات واختبار الفرضيات البحثية، مما يساهم في فهم معمق للعوامل المؤثرة في الأداء المؤسسي.

وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة المخاطر تؤثر إيجابياً على الأداء التنظيمي، حيث ظهر أن التخطيط المسبق وتقويم المخاطر من أكثر الأبعاد تأثيراً على الكفاءة والفعالية التنظيمية، وأن مراقبة المخاطر تساهم في تقليل الأخطاء وزيادة مستوى الإنجاز، كما أشارت النتائج إلى أن تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بشكل متكامل يعزز من مستويات الأداء ويساعد في تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية أكبر، مما يبرز أهمية الإدارة الفاعلة للمخاطر كوسيلة لتحقيق التطوير المؤسسي.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز ممارسات إدارة المخاطر داخل المؤسسات الحكومية وتوفير الدعم والتدريب المناسب للموظفين على هذه الممارسات، كذلك، اقترحت إنشاء وحدات متخصصة لإدارة المخاطر لضمان استمرارية وفعالية هذه العمليات، كما شددت على أهمية مراجعة وتحديث استراتيجيات إدارة المخاطر بشكل دوري لمواكبة التغيرات البيئية، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بين جميع مستويات الموظفين لتحقيق أقصى فائدة من هذه الممارسات وضمان استدامة الأداء العالي للمؤسسة.

دراسة درغام (2017)

هدفت إلى تحليل أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على الأداء في الشركات المساهمة المصرية، حيث سعت إلى فهم كيفية مساهمة نظام تخطيط الموارد في تحسين الكفاءة والفعالية التشغيلية للشركات، وتقييم أثره على العمليات الإدارية والمالية بشكل عام داخل المؤسسات.

حيث المتغير المستقل هو "نظام تخطيط موارد المنشأة"، ويتضمن أبعاده مجموعة من التطبيقات مثل التخطيط المالي، وإدارة المخزون، وإدارة الموارد البشرية، حيث يتم دمج هذه الوظائف ضمن نظام موحد لتوفير معلومات دقيقة وتحسين عمليات اتخاذ القرار، أما المتغير التابع هو "الأداء التنظيمي"، ويشمل جوانب مثل الكفاءة الإنتاجية، والاستجابة السريعة للتغيرات السوقية، وارتفاع مستوى التنسيق بين الأقسام داخل الشركات المساهمة، مما يساعد في تحقيق أهداف الأداء التنظيمي.

أما منهجية البحث، فقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي الوصفي، حيث تم توزيع استبيانات على عينة من العاملين في الشركات المساهمة المصرية، وتم جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة لتحديد العلاقة بين نظام تخطيط موارد المنشأة ومستوى الأداء، وتم تطبيق اختبارات تحليلية للتحقق من مدى تأثير تطبيق النظام على الأداء التنظيمي.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء التنظيمي للشركات، حيث ظهر أن التخطيط المالي وإدارة المخزون ضمن النظام لهما تأثير إيجابي ملحوظ على الكفاءة التشغيلية، كما يعزز هذا النظام من التنسيق بين الأقسام، ويؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الدقة في العمليات الإدارية، مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركات بشكل عام ويزيد من قدراتها التنافسية في السوق.

وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة داخل الشركات المساهمة المصرية وتعزيز المعرفة والدراية بتشغيلها بين الموظفين، كما أكدت على أهمية توفير الدعم اللازم لتدريب الكوادر البشرية على هذه الأنظمة لضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة، إضافةً إلى اقتراح مراجعة دورية للنظام وتطويره بما يتناسب مع متطلبات السوق لضمان استمرارية الكفاءة العالية وتحقيق التميز المؤسسي.

دراسة بوسمري ومحمود وسليمان (2020)

هدف إلى اقتراح متطلبات للتغلب على معوقات تطبيق التطوير التنظيمي في التعليم قبل الجامعي في دولة الكويت، حيث سعت إلى تحديد العقبات التي تعيق عملية التطوير التنظيمي في هذا القطاع، واقتراح الحلول والإجراءات اللازمة للتغلب عليها، بما يسهم في تحسين جودة التعليم وتعزيز كفاءة الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية.

حيث المتغير المستقل هو "متطلبات التغلب على معوقات التطوير التنظيمي"، وتشمل أبعاده مجالات عديدة، مثل تطوير الأنظمة والسياسات، توفير التدريب اللازم للكوادر التعليمية، وتعزيز الإمكانيات المادية والتكنولوجية، بهدف تمكين المؤسسات التعليمية من تطبيق التطوير التنظيمي بفعالية، أما المتغير

التابع فهو "التطوير التنظيمي في التعليم قبل الجامعي"، ويشمل جوانب تتعلق بتحسين الهيكل التنظيمي، ورفع مستوى الكفاءة الإدارية، وتطبيق معايير الجودة التعليمية.

أما منهجية البحث، فقد اعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية، حيث تم استخدام استبيان لجمع البيانات من عينة من العاملين في مجال التعليم قبل الجامعي في الكويت، وتم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية لتحديد المعوقات التي تواجه التطوير التنظيمي، وتحديد أهم المتطلبات المقترحة لتجاوز هذه المعوقات، مما يوفر رؤية شاملة حول كيفية تحسين الأداء التعليمي من خلال التطوير المؤسسي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تعيق تطبيق التطوير التنظيمي، مثل نقص الدعم المالي، وقلة الكوادر المدربة، بالإضافة إلى قصور في البنية التحتية والتجهيزات التكنولوجية، وأظهرت الدراسة أن توفير التدريب اللازم وتحسين البنية التحتية وتحديث الأنظمة الإدارية تعد من المتطلبات الأساسية التي تساعد في التغلب على هذه العقبات، مما يساهم في تحقيق تطوير فعال للتعليم قبل الجامعي.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم المالي الكافي لمؤسسات التعليم قبل الجامعي في الكويت، والعمل على تطوير البنية التحتية وتوفير التجهيزات التقنية، بالإضافة إلى إعداد برامج تدريبية مستمرة للكوادر التعليمية والإدارية، وأكدت على أهمية مراجعة وتحديث السياسات التعليمية بشكل دوري لضمان مواكبتها للتطورات الحديثة في المجال التعليمي، بما يحقق جودة أكبر ويعزز من فعالية الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية.

دراسة عبد السلام وآخرون (2019)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التطوير التنظيمي على فاعلية الأداء المؤسسي في الجامعة العمالية بمصر، حيث ركزت على دور التطوير التنظيمي في تحسين كفاءة وفعالية الأداء، بما يعزز تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات التعليمية. حيث المتغير المستقل هو "التطوير التنظيمي"، الذي يتضمن عدة أبعاد، منها تحسين الهياكل التنظيمية، وتطوير القدرات الوظيفية، وتعزيز نظم المعلومات، بهدف تهيئة بيئة مناسبة لرفع مستوى الأداء. أما المتغير التابع فهو "فاعلية الأداء المؤسسي"، ويشمل كفاءة العمليات التنظيمية والقدرة على تحقيق الأهداف المؤسسية ورفع مستوى الخدمة التعليمية.

اتبعت الدراسة منهجية تحليلية وصفية، حيث تم جمع البيانات من عينة من الموظفين والأكاديميين باستخدام استبيان، تم تصميمه لقياس أثر أبعاد التطوير التنظيمي المختلفة على الأداء المؤسسي، وتم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية متعددة، بما في ذلك تحليل التباين واختبار التوزيع الطبيعي، لتحديد مدى العلاقة بين المتغيرات.

توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً للتطوير التنظيمي على الأداء المؤسسي، حيث أظهرت النتائج أن تحسين الهيكل التنظيمي وتطوير نظم المعلومات لهما دور محوري في رفع كفاءة الأداء وتحقيق الأهداف التعليمية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز هذه الجوانب التنظيمية وتطوير نظم المعلومات لمواجهة التحديات الحالية في بيئة التعليم العالي، مشددة على أهمية دعم العاملين ببرامج تدريبية مستمرة وتنمية القدرات الإدارية لضمان استدامة التطوير وتحقيق التميز المؤسسي.

دراسة حياصات والآخرون (2017)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر التطوير التنظيمي على تحسين الأداء المؤسسي في دائرة الأحوال المدنية والجوازات بالأردن، حيث ركزت على استكشاف كيفية تأثير استراتيجيات التطوير التنظيمي

على جودة الخدمات المقدمة وكفاءة العمل. حيث المتغير المستقل هو "التطوير التنظيمي"، الذي يشمل عناصر مثل إعادة الهيكلة التنظيمية، وتطوير المهارات من خلال التدريب، وتفعيل أنظمة الحوافز، وذلك لتعزيز الجوانب الإدارية والتنظيمية. أما المتغير التابع فهو "تحسين الأداء المؤسسي"، ويعني رفع مستوى الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات وزيادة جودة الأداء المؤسسي.

اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية باستخدام استبيانات وزعت على عينة من الموظفين والعاملين في دائرة الأحوال المدنية والجوازات، حيث تم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية مناسبة لتحديد العلاقة بين المتغيرين الأساسيين، وشملت التحليلات اختبارات وصفية واستنتاجية لتقييم الأثر الفعلي للتطوير التنظيمي.

توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً إيجابياً واضحاً للتطوير التنظيمي في تحسين الأداء المؤسسي، إذ أظهرت النتائج أن التدريب وتطوير المهارات لهما دور فعال في رفع كفاءة العمل، بالإضافة إلى أن إعادة الهيكلة ساعدت على تحسين توزيع المهام وتبسيط العمليات الإدارية، وأوصت الدراسة بتكثيف برامج التدريب وتنمية المهارات القيادية والإدارية، إلى جانب تفعيل أنظمة الحوافز الداعمة لتحسين الأداء، مؤكدة أهمية توفير بيئة تنظيمية محفزة وداعمة لتحقيق أهداف المؤسسة.

دراسة الشوابكة (2021)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل درجة تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وعلاقتها بمستوى التميز التنظيمي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، حيث سعت إلى استكشاف كيف يمكن لتطبيق الأساليب الحديثة في المحاسبة الإدارية أن يسهم في تحقيق التميز والتفوق في الأداء التنظيمي. حيث المتغير المستقل هو "أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة"، التي تشمل عدة تقنيات مثل التكاليف المعيارية، والمحاسبة عن الأداء، والتحليل التنبؤي، والتي تهدف جميعها إلى تقديم معلومات دقيقة وموثوقة لدعم

اتخاذ القرارات الاستراتيجية، أما المتغير التابع فهو "مستوى التميز التنظيمي"، الذي يتضمن عناصر الابتكار، والكفاءة، والقدرة على التكيف مع التغيرات البيئية والتنافسية.

اتبعت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا، حيث تم توزيع استبيانات على عينة من المديرين الماليين والمحاسبين في الشركات الصناعية المساهمة العامة بالأردن، وتم تحليل البيانات باستخدام تقنيات إحصائية متقدمة مثل تحليل الانحدار، بهدف قياس مدى تأثير تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية على تحقيق التميز التنظيمي.

وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية قوية بين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة والتميز التنظيمي، حيث تبين أن استخدام التكاليف المعيارية والتحليل التنبؤي يساهم بشكل كبير في تعزيز الكفاءة التنظيمية وزيادة القدرة على التكيف مع التغيرات في السوق. وأوصت الدراسة بضرورة تبني أساليب المحاسبة الحديثة بشكل أوسع، وإعداد برامج تدريبية للعاملين في هذا المجال لرفع كفاءتهم، وأكدت على أن الاعتماد على المحاسبة الإدارية الحديثة يمكن أن يعزز من القدرات التنافسية للشركات ويساهم في تحقيق التميز المستدام.

دراسة درغام (2017)

هدفت إلى تحليل أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على الأداء في الشركات المساهمة المصرية، حيث سعت إلى فهم كيفية مساهمة نظام تخطيط الموارد في تحسين الكفاءة والفعالية التشغيلية للشركات، وتقييم أثره على العمليات الإدارية والمالية بشكل عام داخل المؤسسات.

حيث المتغير المستقل هو "نظام تخطيط موارد المنشأة"، ويتضمن أبعاده مجموعة من التطبيقات مثل التخطيط المالي، وإدارة المخزون، وإدارة الموارد البشرية، حيث يتم دمج هذه الوظائف ضمن نظام موحد لتوفير معلومات دقيقة وتحسين عمليات اتخاذ القرار، أما المتغير التابع هو "الأداء التنظيمي"،

ويشمل جوانب مثل الكفاءة الإنتاجية، والاستجابة السريعة للتغيرات السوقية، وارتفاع مستوى التنسيق بين الأقسام داخل الشركات المساهمة، مما يساعد في تحقيق أهداف الأداء التنظيمي.

أما منهجية البحث، فقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي الوصفي، حيث تم توزيع استبيانات على عينة من العاملين في الشركات المساهمة المصرية، وتم جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة لتحديد العلاقة بين نظام تخطيط موارد المنشأة ومستوى الأداء، وتم تطبيق اختبارات تحليلية للتحقق من مدى تأثير تطبيق النظام على الأداء التنظيمي.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء التنظيمي للشركات، حيث ظهر أن التخطيط المالي وإدارة المخزون ضمن النظام لهما تأثير إيجابي ملحوظ على الكفاءة التشغيلية، كما يعزز هذا النظام من التنسيق بين الأقسام، ويؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الدقة في العمليات الإدارية، مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركات بشكل عام ويزيد من قدراتها التنافسية في السوق.

وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة داخل الشركات المساهمة المصرية وتعزيز المعرفة والدراية بتشغيلها بين الموظفين، كما أكدت على أهمية توفير الدعم اللازم لتدريب الكوادر البشرية على هذه الأنظمة لضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة، إضافةً إلى اقتراح مراجعة دورية للنظام وتطويره بما يتناسب مع متطلبات السوق لضمان استمرارية الكفاءة العالية وتحقيق التميز المؤسسي.

دراسة بوسمري (2020)

هدفت إلى اقتراح متطلبات للتغلب على معوقات تطبيق التطوير التنظيمي في التعليم قبل الجامعي في دولة الكويت، حيث سعت إلى تحديد العقبات التي تعيق عملية التطوير التنظيمي في هذا القطاع، واقتراح

الحلول والإجراءات اللازمة للتغلب عليها، بما يسهم في تحسين جودة التعليم وتعزيز كفاءة الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية.

حيث المتغير المستقل هو "متطلبات التغلب على معوقات التطوير التنظيمي"، وتشمل أبعاده مجالات عديدة، مثل تطوير الأنظمة والسياسات، توفير التدريب اللازم للكوادر التعليمية، وتعزيز الإمكانيات المادية والتكنولوجية، بهدف تمكين المؤسسات التعليمية من تطبيق التطوير التنظيمي بفعالية، أما المتغير التابع فهو "التطوير التنظيمي في التعليم قبل الجامعي"، ويشمل جوانب تتعلق بتحسين الهيكل التنظيمي، ورفع مستوى الكفاءة الإدارية، وتطبيق معايير الجودة التعليمية.

أما منهجية البحث، فقد اعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية، حيث تم استخدام استبيان لجمع البيانات من عينة من العاملين في مجال التعليم قبل الجامعي في الكويت، وتم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية لتحديد المعوقات التي تواجه التطوير التنظيمي، وتحديد أهم المتطلبات المقترحة لتجاوز هذه المعوقات، مما يوفر رؤية شاملة حول كيفية تحسين الأداء التعليمي من خلال التطوير المؤسسي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تعيق تطبيق التطوير التنظيمي، مثل نقص الدعم المالي، وقلة الكوادر المدربة، بالإضافة إلى قصور في البنية التحتية والتجهيزات التكنولوجية، وأظهرت الدراسة أن توفير التدريب اللازم وتحسين البنية التحتية وتحديث الأنظمة الإدارية تعد من المتطلبات الأساسية التي تساعد في التغلب على هذه العقبات، مما يساهم في تحقيق تطوير فعال للتعليم قبل الجامعي.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم المالي الكافي لمؤسسات التعليم قبل الجامعي في الكويت، والعمل على تطوير البنية التحتية وتوفير التجهيزات التقنية، بالإضافة إلى إعداد برامج تدريبية مستمرة للكوادر التعليمية والإدارية، وأكدت على أهمية مراجعة وتحديث السياسات التعليمية بشكل دوري لضمان مواكبتها

للتطورات الحديثة في المجال التعليمي، بما يحقق جودة أكبر ويعزز من فعالية الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية.

دراسة إبراهيم وآخرون (2023)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور ممارسات الإدارة الاستراتيجية في تحسين الأداء التنظيمي لشركات التشييد والبناء في منظمات القطاع الخاص، مع التركيز على دور إدارة المخاطر الاستراتيجية كوسيط بين ممارسات الإدارة الاستراتيجية والأداء التنظيمي. حيث المتغير المستقل هو "ممارسات الإدارة الاستراتيجية"، التي تشمل التخطيط الاستراتيجي، والتوجيه الاستراتيجي، وتخصيص الموارد، واتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين الأداء العام. أما المتغير التابع فهو "الأداء التنظيمي"، والذي يقيس مستوى كفاءة الشركات وقدرتها على تحقيق أهدافها، بينما تمثل "إدارة المخاطر الاستراتيجية" متغيراً وسيطاً في العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين، حيث تُعنى بتقييم وإدارة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على نجاح الأداء التنظيمي.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، حيث تم توزيع استبيانات على عينة من المديرين والموظفين في شركات التشييد والبناء في القطاع الخاص، وتم تحليل البيانات باستخدام نماذج إحصائية لتحليل الوساطة، مثل تحليل الانحدار واختبارات المسار، للتحقق من دور إدارة المخاطر كوسيط.

وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات الإدارة الاستراتيجية لها تأثير إيجابي على الأداء التنظيمي للشركات، كما أظهرت النتائج أن إدارة المخاطر الاستراتيجية تلعب دوراً وسيطاً مهماً يعزز من فعالية هذه الممارسات، حيث تساعد في تقليل المخاطر المحتملة وتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة. وأوصت الدراسة بتعزيز دور إدارة المخاطر في جميع المستويات التنظيمية وضمان دمجها ضمن الاستراتيجيات العامة

للشركة، مؤكدةً على ضرورة تبني ممارسات إدارة استراتيجية شاملة ومستدامة لتدعيم الأداء التنظيمي وضمان استمرارية النجاح في سوق المنافسة.

دراسة السيابي (2024)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور منهجية "لين" في إدارة نظام الجودة الشاملة ومدى فعاليتها في تقليل المخاطر والتحديات التي تواجه المؤسسات، حيث ركزت الدراسة على تحليل منهجية "لين" التي تركز على تحسين العمليات وتقليل الهدر وتحقيق الجودة، في سبيل تعزيز الأداء التنظيمي وتجنب المخاطر. حيث المتغير المستقل هو "منهجية لين"، التي تشمل تطبيق مبادئ التحسين المستمر وتقليل التكاليف وزيادة كفاءة العمليات، في حين أن المتغير التابع هو "إدارة الجودة الشاملة"، التي تهدف إلى تحقيق أعلى مستويات الجودة في الأداء المؤسسي، مع التركيز على دور هذه المنهجية في تقليل التحديات التنظيمية والمخاطر المؤسسية.

اتبعت الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليلياً، حيث تم جمع البيانات من مؤسسات مختلفة عبر استبيانات ومقابلات معمقة مع المسؤولين عن إدارة الجودة، وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية لوصف العلاقة بين تطبيق منهجية "لين" وإدارة الجودة الشاملة.

أظهرت النتائج أن منهجية "لين" لها تأثير كبير في تحسين نظام الجودة الشاملة، حيث ساهمت في تقليل التحديات التشغيلية وتقليل التكاليف ورفع كفاءة العمليات، مما أدى إلى تقليل المخاطر التنظيمية وزيادة فاعلية الأداء المؤسسي. وأوصت الدراسة بتبني منهجية "لين" على نطاق أوسع في المؤسسات وتحفيز التدريب المستمر للعاملين على مبادئ هذه المنهجية، وشددت على أهمية دمج "لين" في ثقافة المؤسسة لتحقيق التحسين المستمر وتقليل المخاطر المؤسسية، مما يساهم في تعزيز جودة الأداء المؤسسي بشكل ملحوظ.

دراسة (Peggion & Masera 2008)

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسات والاستراتيجيات المتبعة لحماية البنى التحتية الحيوية في الاتحاد الأوروبي من المخاطر الأمنية المختلفة، مع التركيز على أهمية تطوير إطار عمل شامل للتصدي لتحديات الأمن السيبراني المتزايدة وتأثيرها على القطاعات المختلفة، وتناول البحث الحاجة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتوحيد الجهود وتبادل أفضل الممارسات والسياسات، مع ضمان تطبيق إجراءات تتماشى مع مبادئ التكافل والتناسب التي تعتبر أساسية لتحقيق مستوى مناسب من الأمان على مستوى الاتحاد الأوروبي.

حيث المتغير المستقل هو "السياسات والإجراءات الحكومية" بأبعاد تشمل مدى جاهزية الحكومات، وتخصيص الموارد، ومستوى التنسيق بين الدول الأعضاء، أما المتغير التابع فهو "الأمان العام للبنية التحتية الحيوية" والذي يتأثر مباشرة بمستوى التعاون وتبني التقنيات الأمنية الحديثة لمواجهة التهديدات المتزايدة.

اعتمدت منهجية البحث على مراجعة شاملة للسياسات والاستراتيجيات المطبقة في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تحليل الإطار التنظيمي لمبادرات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، مع التركيز على القوانين المقترحة والاتفاقيات المعمول بها حالياً.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في تطبيق السياسات الأمنية بين الدول الأعضاء، مما يُعرض بعض الدول لمستويات أعلى من المخاطر، كما بينت الدراسة ضرورة التبني الكامل لمبادئ التكافل بحيث يمكن تحقيق الحماية الكافية للبنى التحتية الحيوية، مع التأكيد على أهمية تطوير خطط طوارئ مشتركة بين الدول الأعضاء لضمان التفاعل السريع في حالات الطوارئ.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني تشريعات أوروبية ملزمة للدول الأعضاء تهدف إلى تحسين مستويات التنسيق وتعزيز تبادل المعلومات الأمنية بين الجهات المختلفة، كما أكدت على أهمية الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لتعزيز أمن البنى التحتية الحيوية.

دراسة (2023) Mustapha & Others

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير ممارسات إدارة المخاطر على أداء المنظمات والدور الوسيط للابتكار في نماذج الأعمال في نيجيريا.

تستخدم هذه الدراسة الأساليب البحثية الكمية. تم استخدام عينة من 83 موظفًا، مع جمع البيانات من خلال استبيان عبر الإنترنت باستخدام مقياس ليكرت من 5 نقاط، وتم تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، تبدأ مراحل تحليل البيانات باختبار صلاحية الأداة وموثوقيتها، ثم تحديد واختبار الفرضيات.

أظهرت النتائج أن ممارسات إدارة المخاطر كان لها تأثير مباشر وكبير على الأداء المالي. علاوة على ذلك، كانت ممارسات إدارة المخاطر مرتبطة بالأداء غير المالي، أظهرت النتائج أن الابتكار في نماذج الأعمال له علاقة سلبية بالأداء غير المالي، في حين كان له تأثير إيجابي من خلال تقوية العلاقات المالية بشكل كبير، كما كشف التحليل عن نتيجة جزئية للوساطة بين ممارسات إدارة المخاطر والسلوكيات غير المالية.

المنطلقات النظرية للدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على نظريات تتمثل فيما يلي:

1- النظرية النظامية:

تركز هذه النظرية على كيفية تكامل الأنظمة الداخلية في المؤسسة والتفاعل بين عناصرها المختلفة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وبناءً على هذه النظرية، فإن إدارة المخاطر الجيومكانية تشمل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، وتتضمن الدراسة تحليل أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية، مثل التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر، التخطيط الاستباقي، الرصد والمتابعة، والتنسيق المؤسسي، ومدى تأثيرها على الأداء المؤسسي، كما تعتمد الدراسة على استبانات وتحليل إحصائي لاختبار فرضياتها والتحقق من صحة تأثير هذه الأبعاد على الأداء التنظيمي، بهدف الوصول إلى توصيات تدعم صناع القرار في تحسين فعالية إدارة المخاطر.

2- نظرية إدارة المخاطر:

تستند هذه النظرية إلى مبادئ إدارة المخاطر التي تهدف إلى تحديد وتقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد منها، وتطبق هذه النظرية على الدراسة في سياق تقييم المخاطر الجيومكانية من خلال عدة أبعاد، مثل التقييم الجيومكاني والرصد باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وبما أن الدراسة تسعى إلى تحسين الأداء التنظيمي من خلال التعامل الفعال مع المخاطر الجيومكانية، فإنها تعتمد على التحليل المنهجي للمخاطر بناءً على هذه النظرية، وتستند إلى دراسات سابقة ومراجع علمية لفهم كيفية

تأثير إدارة المخاطر على الأداء المؤسسي، مما يمكن الباحث من تطوير توصيات مستندة إلى نتائج علمية واضحة.

3- نظرية التعاون المؤسسي:

تركز هذه النظرية على أهمية التعاون بين الأقسام والإدارات المختلفة لتحقيق أهداف مشتركة داخل المؤسسة، وتعتمد الدراسة على هذه النظرية لتوضيح دور التنسيق والتعاون المؤسسي في إدارة المخاطر الجيومكانية ومدى تأثيره على الأداء التنظيمي، وتتضمن الدراسة تحليلاً للتعاون بين الجهات المسؤولة عن نظم المعلومات الجغرافية وتقييم المخاطر داخل الهيئة العامة للمساحة، إضافةً إلى دراسة تأثير هذا التعاون على استجابة الهيئة للمخاطر وتحقيق أهدافها المؤسسية.

منهج الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث تفرض طبيعة الدراسة وأهدافها ومتغيراتها اتباع هذا المنهج، ويعد المنهج الوصفي التحليلي بمثابة مجموعة من الإجراءات البحثية المتكاملة التي تهدف إلى وصف الظاهرة وتحليلها، بالاعتماد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها بشكل دقيق بهدف استخلاص الدلالات والوصول إلى استنتاجات عامة تتعلق بتأثير إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

تهدف الدراسة إلى وصف وتحليل أثر أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية (التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر، التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة، الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، والتنسيق والتعاون المؤسسي) على الأداء

التنظيمي، وذلك من خلال استبيان يستهدف الموظفين والإداريين في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

ويتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة المصممة لقياس جوانب تطبيق هذه الأبعاد ومدى فعاليتها في تحسين الأداء التنظيمي، سيتم تحليل البيانات الكمية باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة للكشف عن العلاقات والأنماط بين أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية ونتائج الأداء التنظيمي.

علاوة على ذلك، سيتم استخدام المنهج النوعي من خلال المقابلات الشخصية مع بعض مديري الأقسام المعنية، وذلك بهدف الاستكشاف التفصيلي لتصوراتهم وتجاربهم حول فعالية أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية وأثرها على الأداء التنظيمي، وسيتم تحليل البيانات النوعية باستخدام تحليل المحتوى لاستخراج الموضوعات الرئيسية وتحقيق فهم أعمق لتجارب المشاركين.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق دراسة حالة مفصلة تشمل تحليل الوثائق والتقارير الرسمية المتعلقة بإدارة المخاطر الجيومكانية في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، وسيتم مراجعة الاستراتيجيات والإجراءات التي اتبعتها الهيئة لتطبيق أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية وتقييم أثرها على تحسين الأداء التنظيمي، مما يتيح فهماً عملياً حول كيفية تأثير هذه الممارسات النظرية على الواقع العملي.

مصادر البيانات:

يعتمد البحث على مصدرين أساسيين في جمع البيانات والمعلومات كما يلي:

المصادر الثانوية:

وتتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث بالإضافة إلى الاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع التي بحثت الإنشائية إلى جانب الدوريات والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الدراسة، لمعرفة الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة الحالية والتي تتميز بالتغير والتطور المستمر.

المصادر الأولية:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع البحث.

أدوات الدراسة:

تعرف أداة البحث بأنها "الوسيلة التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف الإجابة عن تساؤلاته، وسيعتمد الباحثين في جمع البيانات على الاستبانة، والتي تُعرف بأنها "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد البحث"

– الأساليب الإحصائية المتبعة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في هذه الدراسة لإجراء التحليل الوصفي واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

→ الإحصاء الوصفي:

- التكرارات والنسب المئوية: تم استخدامها لتقديم توزيعات التكرار والنسب المئوية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على استبانة الدراسة.
- الوسط الحسابي: تم استخدامه كمقياس للنزعة المركزية لتقدير المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة.
- الانحراف المعياري: تم استخدامه كمقياس للتشتت لتقدير الانحراف في إجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي.

→ الإحصاء التحليلي:

- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression): تم استخدامه لاختبار تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression): تم استخدامه لاختبار تأثير متغير مستقل على المتغير التابع.

– اختبار التوزيع الطبيعي (Kurtosis Test): تم استخدامه لاختبار مدى انحراف التوزيع عن التوزيع الطبيعي.

نموذج الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة تحليل دور إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية في المملكة العربية السعودية، وتستند إلى المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: إدارة المخاطر الجيومكانية بأبعادها، والتي تشمل:

- التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر.
- التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة.
- الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.
- التنسيق والتعاون المؤسسي.

المتغير التابع: الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

حدود الدراسة:

► **الحدود الزمانية:** يدور نطاق الدراسة خلال عام 2024، حيث سيتم جمع

البيانات وتحليلها في هذا العام لتقييم تأثير إدارة المخاطر الجيومكانية في الوقت الحالي.

► **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الهيئة العامة للمساحة والمعلومات

الجيومكانية في المملكة العربية السعودية، بحيث لا تشمل مؤسسات أخرى أو قطاعات مختلفة.

► الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل مدى تأثير إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي داخل الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، من خلال تحديد الأبعاد المختلفة لهذه الإدارة وتقييم أثرها على فعالية الأداء التنظيمي في الهيئة.

المراجع:

- إبراهيم، ي. ع. ع.، & محمد، م. س. م. (2023). دور ممارسات الإدارة الإستراتيجية في الأداء التنظيمي لشركات التشييد والبناء في منظمات القطاع الخاص: الدور الوسيط لعملية إدارة المخاطر الإستراتيجية. مجلة الدراسات التنظيمية، 14(3)، 279-305.

- إبراهيم، ياسر عبدالله عبدالعال، و محمد، محمد سعد. (2023). دور ممارسات الإدارة الاستراتيجية في الأداء التنظيمي لشركات التشييد والبناء في منظمات القطاع الخاص: الدور الوسيط لعملية إدارة المخاطر الاستراتيجية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج14، ع3 ، 279 - 305. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1444524>

- بوسمري، مجبل مطلق، محمود، أشرف محمود أحمد، و سليمان، حنان البدري كمال. (2020). متطلبات مقترحة للتغلب على معوقات تطبيق التطوير التنظيمي في التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت. مجلة كلية التربية، ع35 ، 274 - 290. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1369143>

- جابر، علاء الدين، & العضايلة، محمد جميل عبد القادر. (2020). أثر ممارسات إدارة المخاطر على الأداء التنظيمي: دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1056739>

- حياصات، حسين علي إبراهيم، و الخوالدة، خلدون. (2017). أثر التطوير التنظيمي على تحسين الأداء المؤسسي في دائرة الأحوال المدنية والجوازات (رسالة ماجستير غير منشورة).

جامعة عمان العربية، عمان. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/856375>

- درغام، أحمد محمد حجازي عبدالرحيم. (2017). أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على الأداء بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية. مجلة البحوث التجارية،

مج39، ع1 ، 15 - 44. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/816878>

- السيابي، منى بنت سعيد بن محمد بن سالم. (2024). دور منهجية لين بإدارة نظام الجودة الشاملة في القضاء على المخاطر والتحديات المؤسسية. مجلة ربحان للنشر العلمي، ع45 ،

361 - 394. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1460264>

- الشوابكة، عبدالله محمد كامل. (2021). درجة تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وعلاقتها بمستوى التميز التنظيمي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. مجلة رماح

للبحوث والدراسات، ع51 ، 145 - 180. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1119084>

- عبدالسلام، رمضان محمود، الزواوي، شيماء مصطفى، و الطبلاوي، أسامة السيد أحمد. (2019). أثر التطوير التنظيمي في فاعلية الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على الجامعة

العملية في مصر. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ع6 ، 223 - 264. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1000714>

- قاسم، عبدالرزاق، و الخوري، علاء. (2019). الكفاءة التشغيلية لعينة من المصارف الخاصة باستخدام أنموذج حد التكلفة العشوائي SFA. مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، مج41، ع118 ، 151 - 175. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1073132>

- نمر، دعاء محمد، و الساعد، رشاد محمد. (2021). أثر ممارسات إدارة المخاطر في الأداء التنظيمي في دائرة الجمارك الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1255478>

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Mustapha, B., Olaleye, B. R., Oyewole, Y. B., & Olanike, O. O. (2023). Risk management practice and organizational performance: The mediating role of business model innovation. *Journal of Law and Sustainable Development*, 11(4), e892. <https://doi.org/10.55908/sdgs.v11i4.892>
- Peggion, M., Bernardini, A., & Masera, M. (2008). *Geographic Information Systems and Risk Assessment*. European Commission, Joint Research Centre, Institute for the Protection and Security of the Citizen. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.

Mid-Ocean University

College of Management

Department of risk mangement



**The Impact of Geospatial Risk Management on Organisational
Performance: An Applied Study on the General Authority for
Survey and Geospatial Information**

Preparation:

Safer Hamed safer Alshahrani

242001018

Supervision:

Dr. Asmaa Anza

1446-2024